حركة 25يناير الاحتجاجية و الاستقرار السياسي في مصر

م.د.سداد مولود سبع

المقدمـــــــــة:

للوهلة الأولى كانت رياح التغيير التي اجتاحت بعض الدول العربية بمثابة ربيعاً عربياً اطل بظلاله الحالمة والمستبشرة على تلك البلدان ، فنشوة النصر والفخر بإسقاط النظم الاستبدادية والدكتاتورية بحركة احتجاج سلمي كان سببا دافعا نحو الاندفاع إلى تغيير كافة المظاهر المرتبطة بالنظام السابق . وهذا ما بدا واضحا في الحالة المصرية التي أدت سرعة إسقاط نظام مبارك إلى انفراط عقد المركزية الشديدة التي قمع تحت ظلها المصرين لمدى ثلاث عقود ، ودفعهم إلى الفوضى وعدم الانضباط ، لا في المطالب ، ولا في وفي وقت تنفيذها . فالسلطة التي أدارت البلاد خلال المرحلة الانتقالية ،والسلطة المنتخبة من قبل الشعب وضعت أمام تحديات جمة ، في مقدمتها الإرث الاستبدادي والرغبة في التخلص منه ، والإرث الاقتصادية المتردي لشريحة واسعة من المجتمع المصري متعجلة بتغيير وضعها الاقتصادي ، فضلا عن مشكلات أخرى شكلت بمجملها تحديا إمام السلطة الجديدة .

لكن التحدي الأكبر كان من قبل الجماعات الطامعة في السلطة ، والتي بدأت هذه النزاع من اجل السلطة الوصول إلى السلطة ، والذي تبلور بشكل حركات احتجاجية كانت شبه مستمرة ،أدت إلى التأثير بشكل واضح ومباشر على الاستقرار السياسي في مصر . لذا فان مصر تواجه مشكلة حقيقية وهي حالة غياب الاستقرار السياسي عنها والذي أصبح يهدد أمنها ونسيجها الاجتماعي بالخطر . واستجابة لموضوع الدراسة فقد انطلق البحث من فرضية مفادها أن استمرار حركة الاحتجاجات والمطالبات الجماهيرية في مصر وغياب سبل معالجتها سيؤدي إلى تفاقم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي .

واستجابة لموضوع البحث فقد تم تقسيمه إلى مدخل تمهيدي ،وثلاث مطالب ،الأول تناول أسباب التغيير ،والمطلب الثاني تناول إدارة المرحلة الانتقالية والقوة الفاعلة فيها ، والمطلب الثالث بحث في تأثير تغيير النظام السياسي على الاستقرار السياسي في مصر.

مدخل تمهيدي :تطور الحركة الاحتجاجية في مصر

لم يكن تغير النظام السياسي المصري متوقعا على المستوى الشعبي ، ألا أن الظروف التي أحاطت مصر كانت أثبتت حجم الغليان والاحتقان داخل الأوساط الشعبية المصرية ، وان لم يكن هذا التغير بأدوات مصرية خالصة*. لكن المتتبع لتاريخ مصر يرى إن الاهتمام بالديمقراطية يرجع الى ستينيات القرن التاسع عشر ،عندما ساندت الطبقة الوسطى وطبقة الفلاحين المشروع النهضوي الذي طرحه المفكرون الاصلاحيون آنذاك ، وترجم هذا الدعم الاجتماعي في التصويت للعناصر التقدمية في انتخابات مجلس شورى القوانين أو مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ والانتخابات التي تلتها . وترجم هذا الدعم

الاجتماعي أيضا من قبل الطبقات الشعبية والوسطى المصرية من خلال دعمها لثورة عرابي (١٨٨١_ ١٨٨٢) . وانهار هذا الدعم مع وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني ، وانفجرت على إثرها ثورة ١٩١٩. وبرز الشعب كأحد إطراف المعادلة السياسية في النظام الليبرالي الذي أسسه دستور ١٩٢٣ . ولم يقتصر الدعم الشعبي في هذه المرحلة الطويلة على الارتباط بالقضية الوطنية فحسب ، بل شمل أيضاً اعتبار الحريات العامة قيمة مستقلة بذاتها (١) .

بعد ذلك ، ظل الشعب المصري يناضل من أجل الديمقراطية مقارنة بقضايا أخرى مدرجة ضمن الاهتمامات الوطنية . فقد ثارت الأغلبية الساحقة من المصريين للمطالبة بالديمقراطية وعودة الجيش لثكناته في ما يعرف بأزمة (آذار /١٩٥٤) . لكن الدعم الشعبي انهار بعد ذلك بسبب هزيمة القوى المطالبة بالديمقراطية في صراع سياسي داخل النخب السياسية الجديدة من ناحية ، فضلا عن كون قضية الديمقراطية همشت بسبب الطابع الضاغط للقضية الوطنية والقومية منذ قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، ومن ثم العدوان الثلاثي على مصر . ومع كسب عبد الناصر المعركة الوطنية سياسيا ،بدأت سلسلة أخرى من المعارك القومية التي ارتبطت بتفكيك الهيمنة الاستعمارية في المنطقة العربية وإفريقيا ، والمعارك الاجتماعية التي تلازمت مع طموحه للتحول الاقتصادي . ومع هزيمة عام ١٩٦٧ عادت قضية الديمقراطية إلى الصدارة بالارتباط مع القضية الوطنية والصراع ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية . حيث وقعت أول معارك الديمقراطية بعد المظاهرات العمالية والطلابية في (شباط / ١٩٦٨) ما أضطر عبد الناصر إلى تقديم تنازلات هيأت فيما بعد إلى وضع دستور عام ١٩٧١ . لقد استغل السادات

الدعاية الديمقراطية ؛ ووعد بالتخلص من أساليب الحكم القديمة ، التي اشتملت على انتهاكات خطيرة للحريات العامة .لكن السادات كانت له أجندة سياسية ، إذ بقيت الجماهير بعيدة عن دائرة الفعل السياسي منذ عام ١٩٥٤ ، وان كانت بعض النخب السياسية والثقافية تتمتع بشيء من الحيوية. فحتى عندما خرجت الجماهير في العام ١٩٧٧، اثر مظاهرات الخبز؛ فأنها لم تكن تحمل وعياً سياسياً ، إذ خرج الشعب عن مجال السياسة ولم يعد أليه ألا في الألفية الثالثة (٢). فقد شهدت الحياة السياسية في مصر بعد تولي السادات حالة من الركود السياسي ، لاسيما بعد توقيع أتفاق (السلام) الإسرائيلي – المصري في عام ١٩٧٩ .

ألا أنه مع تولي الرئيس السابق (حسني مبارك) سدة الحكم في بداية الثمانينات استطاعت بعض الأحزاب تفعيل دورها السياسي ، بعد إقرار التعددية السياسية في العام ١٩٧٨، أمثال حزب الوفد ، وحزب التجمع (تيار اليسار)، وحزب العمل ، فضلا عن الحزب الوطني الحاكم . فقد حاولت الأحزاب في تلك المدة ممارسة دورها السياسي فضلا عن الجماهير بعد إن سنحت لها الفرصة عقب إبعاد طويل عن الساحة السياسية . لقد شهدت الساحة السياسية المصرية حالة من الركود السياسي بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ،الذي يمكن تفسيره بالقيود التي فرضها النظام المصري لتضييق المساحة المسموح بها من حرية الرأي والتعبير ، وحرية العمل السياسي ، بحجة التخوف من تصاعد مد الحركات الإسلامية المسلحة في تلك الفترة . فضلا عن أسباب أخرى ، أهمها تراجع القوى السياسية التقليدية ، والطفرة

الاقتصادية التي شهدتها إثناء تلك المدة بسبب موقفها من حرب الخليج ، كذلك استخدام السلطة خطاباً قومياً يبرر دورها في حرب الخليج (٣) .

هذا الركود السياسي الذي عاشته مصر لم يبعد الأحزاب السياسية عن دائرة العمل السياسي ؛ والحقيقة كان هذا جزء من سياسية تكتيكية مارسها النظام لامتصاص حالة النقمة التي عانى منها الشعب المصري ، والنخب السياسية جراء سياسات النظام الداخلية والخارجية .

تجدر الإشارة إلى أن هذا الدور الشكلي في عمل الأحزاب السياسية المخطط له من قبل الحكومة المصرية بدأ يتصدع مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، فقد ثارت موجه من التظاهرات والتحركات السياسية غير المسبوقة على الساحة المصرية . وقد أتخذ الحراك الشعبي صورة التجمع الجماهيري الذي يهدف إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني ، وتدعيم مقاومته ، وصموده أما الهجمات الإسرائيلية ؛من خلال جمع التبرعات وقوافل المساعدات المادية والغذائية ، والدوائية ، وتمريرها عبر الحدود المصرية إلى الأراضي المحتلة ، هذا من ناحية . اما من ناحية أخرى ، فنظراً إلى حالة الركود السياسي التي سادت الساحة المصرية خلال حقبة التسعينيات ، والتضييق الأمني الذي مارسه النظام على مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية المصرية ،فقد تحولت الحركة في مدة لاحقة إلى استغلال الضغط على الأمة العربية كمدخل إلى الاحتجاج على الأوضاع الداخلية(٤). وبفعل تضامن الشعب المصري مع القضية الفلسطينية وتفاعله مع القضايا العربية ، شجعت المظاهرات المتكررة بالمطالبة بحاجات المواطن الأساسية ، وتوسيع المشاركة

السياسية ، التي شهدت تضييق حاد ، إلى جانب المطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي بفعل سياسيات الإصلاح الاقتصادي ، والتكيف الهيكلي .

ونتيجة للمزاج الدولي والأمريكي الداعم للديمقراطية ، التي مارس الأمريكان من خلالها ضغطاً على مصر بعد احتلال العراق ،برزت حركات سياسية معارضة أبرزها حركة كفاية التي تأسست في العام ٢٠٠٤ ، وأصدرت في بيانها التأسيسي الأول تحدي النظام القائم بالتظاهرات رفضاً لتولي الرئيس (حسني مبارك) لولاية خامسة ، ورفض البديل الذي أرتكز على توريث الحكم لأبنه .ورفعت حركة كفاية شعار (لا لتمديد ولا للتوريث) وشجعت لاحقاً على ظهور عدد من الحركات السياسية المعارضة (٥). وأن بقيت الأكثر فاعلية في الساحة السياسية المصرية ؛وهي بهذا قد شجعت على توسيع نطاق الحركات الاحتجاجية في مصر مرة أخرى بعد أن غابت لفترات طوال .

المطلب الأول : أسباب تغير النظام السياسي في مصر

<u>أولا : الأسباب السياسية</u>

يمتاز نظام الحكم في مصر بأنه يجمع بين الفردية الشديدة، والمركزية القوية، ومظاهر الديمقراطية في الوقت ذاته . فعلى الرغم من مأسسة هذا النظام ،ألا إن الطابع السلطوي واضح في اغلب مفاصله وهو ما تجسد باتساع سلطة الرئاسة ، وتعدد القيود على الحريات العامة (٦). ومصدر هذه السلطات الاختصاصات الواسعة والبالغة الأهمية الممنوحة للرئيس من قبل الدستور المصري التي جعلته يسود ويحكم في الوقت ذاته مما يجعله بؤرة النظام السياسي والثقل الأساس فيه(٧) . وعد منصب الرئيس العصب الرئيسي للنخبة الحاكمة المركزية ؛لكونه يحدد الإطار العام للعملية السياسية،ويرسم

ملامحها.لاسيما في ظل ضعف فاعلية الأحزاب السياسية (٨)، الذي هو انعكاس طبيعي لطبيعة المركزية لهذا النظام. وهذا الضعف امتد إلى الحزب الحاكم فهو في حد ذاته صنيعة رئيس الجمهورية ،وذلك بسبب انعزال الحزب فعلياً عن مجال صياغة السياسات،إذ قلما ما بادر الحزب باقتراح سياسات بل هو كان يسعى دائماً للترويج لتوجهات والخيارات السياسية التي يقترحها الرئيس (٩).

عملية الضعف في دور الأحزاب السياسية ناجم عن ضيق المجال السياسي بين النظام السياسي والمجتمع بالمعنى الحقيقي لمفهوم المجال السياسي .على الرغم من كون مصر تعد ثاني دولة ،إلى جانب المغرب، تملك وضوحاً في تمثيل المجال السياسي الحديث ،ولكن بشكله الصوري أو الضيق. وهذا لم ينجم بفعل قدم عهدها بالمؤسسات السياسية فحسب ،بل لكونها احد الكيانات الاجتماعية الأكثر تجانساً في الوطن العربي ، وهو ما قد يبرر اتساع نطاق الحرية وكفالة الحقوق المدنية والسياسية ،وانتظام الحياة النيابية .إلا إن هذه تقع ضمن الإطار الضيق والمراقب ، والمعرض للتبديد المنهجي وهو ما يأخذ صوراً عديدة منها :تزوير إرادة الشعب في الاقتراع سواء بتدخل الإدارة أو بالاستعمال غير المشروع للمال لشراء الذمم وإفساد الحياة السياسية (١٠). والأمثلة على هذا كثيرة فالانتخابات التشريعية التي جرت في عام ٢٠٠٥ ، وعام ٢٠١٠،سجلت خروق عديدة كان من أبرزها شراء الأصوات ، واستخدام (البلطجية) للضغط على رغبات الناخبين،وتزوير الأصوات.

التراجع في الحياة السياسية كان في جزء منه يعزى إلى تراجع دور الأحزاب السياسية،التي تأسست بفعل قرار الرئيس الراحل (أنور السادات) إذ تم الانتقال

من الأحادية الحزبية إلى التعددية بقرار منه،ولم يكن نتيجة للتطورات الاجتماعية ،والسياسية ،والإيديولوجية.ومنح قانون الأحزاب السياسية (رقم ٤٠لسنة ١٩٧٧) الذي انبثق عنه (لجنة تكوين الأحزاب السياسية) صلاحيات رفض أو قبول إي حزب يتقدم بطلب الترشيح ،وامتدت الصلاحيات إلى إمكانية حل الأحزاب القائمة بالفعل .وعلى الرغم من إن القانون قدتم تعديله لأكثر من مرة إلا أن اللجنة ظلت محتفظة بصلاحيات واسعة (١١). أدى هذا الأسلوب إلى لجوء الجماعات السياسية الراغبة في تكوين الأحزاب للقضاء،الذي غالباً ما كان ينحاز عن قرار لجنة تكوين الاحزاب السياسية ،ما أدى إلى اكتساب بعض الأحزاب شرعية العمل دون وجود مؤهل للعمل السياسي ،وحجبت الشرعية عن جماعات أخرى تملك قاعدة شعبية واسعة في المجتمع وتملك القدرة على التأثير في العملية السياسية.وتأتي جماعة الإخوان المسلمين المثال الأبرز على ذلك .وهو ما يعد مؤشراً على عجز النظام عن استيعاب الجماعات والقوى السياسية كلها ،فضلا عن عدم تمثيله للمصالح المتباينة في المجتمع كافة(١٢).وحتى الأحزاب التي يسمح لها بالعمل السياسي فانها تؤدي دورا شكلياً يخدم التعددية السياسية التي يريدها النظام.

لذا فليس من المستغرب أن تكون الأحزاب السياسية متهالكة وليست فاعلة سياسياً ،فهي أحيانا ما تدخل سجالا مع الحزب الوطني الحاكم ،وتحاول هذه الأحزاب جاهدة إثبات آن مشكلات المجتمع وما يعانيه من اختلالا وتشوهات هي محصلة لسياسات الحزب الحاكم .ويعكس هذا الموقف في جوهره عجز أحزاب المعارضة عن القيام بإحدى وظائفها السياسية الهامة ،وهي بلورة المصالح وتجميعها .إضافة إلى انشغالها أحياناً بخوض معارك صحافية مع

بعضها البعض ، فهي بالدرجة الأولى أحزاب المكتب والصحيفة فقط ،والمواطن المصري ليس له مكان في هذا السجال النخبوي ؛لأن مشكلاته وقضاياه الحياتية الحقيقة ليست هي الشغل الشاغل أوالهم الأساسي لأي من هذه الأحزاب (١٣).

يضاف إلى ما سبق ممارسة سياسية أخرى عمقت الأزمة البنيوية للنظام المصري، وهي الممارسة التي تتصل بالتعديلات الدستورية؛ فعلى الرغم من أن قوى المعارضة وأحزابها ظلت تطالب بتعديل الدستور منذ بداية تولي الرئيس مبارك الحكم في عام ١٩٨١،لذا فأن السلطة رفضت التجاوب مع هذه المطالب بدعاوى ومبررات كثيرة ،حتى فأجا الرئيس مبارك الجميع في (٢٦/شباط/٢٠٠٥)بالطلب من مجلسي الشعب والشورى تعديل المادة ٧٦من الدستور الخاص بطريقة اختيار رئيس الجمهورية، لتصبح بالاقتراح السري المباشر، بما يسمح للناخبين بالاختيار بين أكثر من مرشح لمنصب الرئيس بدلا من طريقة الاستفتاء بـ((نعم)) أو((لا)) على مرشح واحد فقط. وقد جاء تعديل المادة المذكورة محملاً بالكثير من القيود على مرشحي الأحزاب، وبقيود اشد على المرشحين المستقلين، وهو ما أفرغه من هدفه الحقيقي، الأمر الذي دفع إلى تعديل هذه المادة مرة أخرى، وذلك ضمن مشروع

التعديل الذي قدمه الرئيس مبارك إلى البرلمان في (٢٦/كانون الأول/٢٠٠٦)، وطلب فيه تعديل المادة ٧٦. لكن ما تم تعديله عمق الأزمات البنيوية للنظام السياسي المصري،وضاعف من الاحتقان السياسي والاجتماعي؛ لطبيعة التعديلات والتجاوزات التي نالت من نزاهة الانتخابات (١٤). لان التعديل جعل

عملية الترشيح للرئاسة صعبة ،وبتعبير أكثر دقة جعلها محصورة بشخوص معينة، هذا في الوقت الذي بدأت قضية التوريث تطفو على السطح.

لذا فمن الواضح أن طبيعة الحكم ألاستئثاري الاستبدادي في مصر خلق حالة تراكم من الضغوط الداخلية على المؤسسات وأسلوب الحكم ،أدت إلى الانفجار في لحظة ترهل النظام السياسي ؛وهذا ما يمكن استخلاصه من خلال التالي (١٥):

١) فالنظام الذي استمر منذ انقلاب (١٥/أيار/١٩٧١)على انقاض ثورة(٢٣/ تموز) وأفكارها، تم برعاية ومساندة قوى خارجية وإقليمية ،مع تنفيذ داخلي،والذي خلق طبقة مستفيدة من التحول في نهج ومسار الحكم منذ ذلك الحين .الشرعية السياسية التي اكتسبتها قيادة الثورة المضادة أتت بعد نجاح معركة العبور في تشرين (الأول /١٩٧٣)،ومكنتها من إجراء التحولات السياسية والاقتصادية لتثبيت قواعد الثورة المضادة في كل من مصر والوطن العربي .

٢) بعد إنجاز اتفاقية كامب دايفيد التي أخرجت مصر من دائرة الصراع العربي – الصهيوني ، اذ تم استبدال رموز النظام الجديد بأشخاص التزموا بالاستمرار في ذلك النهج. وعلى الصعيد الداخلي، كان المزيد من تمركز السلطة بيد العائلة الحاكمة الجديدة، وتم تحويل الاقتصاد نحو اقتصاد السوق الذي خلق طبقة سياسية اقتصادية اجتماعية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالحكم القائم .

٣) الاختناق السياسي الداخلي عبر تعديلات في الدستور والسيطرة على وسائل الإعلام أديا تعطيل الحياة السياسية. فقد أصبحت الحياة السياسية

محصورة بيد العائلة الحاكمة وزمرة ((رجال الأعمال)) المهيمنة على مقدرات البلاد وتعمل على نهبها. كما أن الاحتقان السياسي ، وعدم توفير فرص عمل لشريحة واسعة من الشعب، وخاصة الشباب ، شكلا البيئة الحاضنة للثورة .

أما العوامل الموضوعية التي أدت إلى تفاقم الوضع السياسي ،التي أصبحت محور مطالب التغير ،هي (١٦):

- قانون الطوارئ المعمول به منذ العام ١٩٨١.
- التعديلات الدستورية المتتالية التي أدت إلى خنق الحياة السياسية .
- الشبكة الأمنية المكونة من أكثر من مليون ونصف من العاملين فيها لمراقبة القوات المسلحة والقضاء على بذور التمرد والمساءلة والمحاسبة .
- الفساد المتفشي في كافة مرافق الدولة ،وفي المناطق ـ كآلية لتوزيع المنافع،وشراء الولاءات،وللقضاء على المحاسبة والمساءلة .كما أدى الفساد إلى ترهل الخدمات العامة والبنى التحتية في كل أنحاء مصر.

ثانياً :الأسباب الاقتصادية .

عانى المجتمع المصري منذ سنوات مشكلات اقتصادية ومماليه من نوع خطير ؛ ففي عام ١٩٩١ اصدر الحكومة المصرية قانون قطاع الأعمال رقم (٥٣)،الخاص بالشركات القابضة ،الذي أصدرت في عام ١٩٩٣،القانون الرقم (٩٣)، الخاص بالقطاع نفسه، ثم أقدمت الحكومة

بموجبه على بيع شركات القطاع العام ،المملوكة للشعب ،وكفت يدها عن التدخل في العملية الإنتاجية قدر المكان ، وفتحت الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر ،فضلا عن اتخاذ الإجراءات القانونية التي تفضي إلى تحرير الاقتصاد المصري. وقد أدت إجراءات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة المصرية على ترتيب أثار سلبية على الفقراء ومحدودي الدخل بصفة أساسية . ذلك لان الإجراءات المرتبطة بتخفيض أو إلغاء الدعم السلعي،وزيادة اسعار السلع والخدمات ،وبخاصة الأساسية ، وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية ،وزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية ،وبخاصة التعليم والإسكان والصحة ،وغيرها من الإجراءات أصابت الفقراء ومحدودي الدخل في مصر بصفة أساسية ،وآدت إلى مزيد من التدهور في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ومما زاد في خطورة الأمر اتساع حجم شريحة الفقراء ومحدودي الدخل (١٧).

أفرزت تلك السياسات بروز طبقة من رجال الإعمال، الذين أخذوا يقومون بإعمال اقرب إلى السمسرة من الإنتاج الفعلي .هذه السياسات انسجمت مع توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي كانت تضغط نحو خصخصة المرافق العامة والصناعات الأساسية، والانفتاح الاقتصادي على الشركات الأجنبية . كما إن التحالف بين هذه الطبقة والسلطة الحاكمة أديا إلى مأسسة الفساد .في الوقت الذي كان الاقتصاد المصري يرتكز على عائدات قناة السويس، والنفط ،والغاز، وعلى

المساعدات الخارجية، والمداخيل المرسلة إلى الداخل من العمالة المصرية إلى دول الخليج وأوربا وأمريكا الشمالية ، وعلى النشاطات الاحتكارية الريعية الناتجة من الخصخصة لأرباب النظام وطبقة رجال الإعمال (١٨).

هذا التراجع بالأداء الاقتصادي الحكومي جاء متزامن مع استشراء الفساد في كافة مرافق الدولة والذي جاء متزامنا بدوره مع ازدياد الفجوات الاجتماعية بسبب تزايد الفقر والجهل الممنهج إذ إن أكثر من خمسين بالمائة من المصرين يعيشون تحت خط الفقر ،أي بدخل يومي يقدر بأقل من دولارين في اليوم . كما أن النظام التربوي يساهم في نشر ثقافة الخنوع وفقدان ثقافة الهوية المواطنة واعتناق ثقافة الاستهلاك . أما انحدار المستوى التعليمي ،فهو مقصود لإنتاج أمة جاهلة لا تستطيع مقاومة الذل والاستعلاء(١٩).

وهنالك مشكلة أخرى ناجمة عن الفجوات الاجتماعية ،وهي أزمة السكن التي ازدادت مع إتباع الحكومة سياسة الانفتاح الاقتصادي ،بعد أن أخفقت الحكومة في تلبية احتياجات محدودي الدخل ،وأدت ألي ظهور ثلاث مشكلات للسكن : الإسكان العشوائي (غير الرسمي)، والإسكان الهامشي (إسكان أحواش المساجد والمناطق الأثرية والعشش الخشبية)، وإسكان المقابر (٢٠). وبرز نوع جديد من الإسكان وهو سكن الشوارع الطرق ، مما زاد النقمة ضد نظام مبارك في ظل زيادة في الغنى على حساب الطبقات الأكثر فقراً . هذه الأسباب ولدت نوع من النقمة ضد نظام مبارك ، وازداد هذا الشعور مع احتمالية توريث السلطة لأبنه

(جمال مبارك) ،وهذه القضية ساعدت على الإصرار بمطالبة الجماهير برحيل نظام مبارك للتخلص من المستقبل السيئ الذي كان من الممكن أن ينتظرهم .

المطلب الثاني : إدارة المرحلة الانتقالية والقوة الفاعلة فيها

جاءت نتائج الانتخابات التشريعية في نهاية عام ٢٠١٠ متوقعة ،حيث أستحوذ الحزب الوطني على أكثر من ٩٠بالمائة من أجمالي مقاعد مجلس الشعب ، وجرى تزوير فاضح للانتخابات وبطريقة فجة لتكون بمثابة الشرارة التي دفعت نحو انطلاق الثورة . استبق النظام الانتخابات بعدد من الإجراءات القمعية بحق وسائل الإعلام المقروءة والمرئية ، وصلت إلى حد إغلاق عدد من القنوات الفضائية بحجج واهية ، وتوجيه إنذارات مبطنة إلى عدد من الصحف المستقلة ، ومنع البث المباشر للأحداث بدون تصريح مسبق ،كذلك وقف خدمة الرسائل الإخبارية القصيرة عبر الهواتف المحمولة. وعندما حل موعد الانتخابات رفض السماح لبعض المرشحين بالترشيح، كان من بينهم أعضاء في مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥ في ظل غياب الإشراف القضائي الكامل .وهذا دليل على سقوط كافة رموز المعارضة، لاسيما بعد فقدان الثقة في الأحزاب التقليدية (كالوفد والتجمع) (٢١) . أرسلت تلك النتائج إشارة قوية للشعب المصري أن الانتخابات الرئاسية المقرر إجرائها في تشرين الأول /٢٠١١، ستفرز صعود (جمال مبارك) إلى سدة الحكم نتيجة لطبيعة التغيرات التي أجريت على المادة الخاصة بترشيح الرئيس في الدستور، فضلا عن مرض حسني مبارك. وهذا عد متغير مهم في الثورة المصرية .

المتغير الأخر والمهم ،ممكن عدة السبب المباشر لاندلاع الثورة في مصر يعود إلى تغيير النظام السياسي التونسي المعروف بصرامته وقوته الشديدة؛ بعد

حركة الاحتجاجات الشعبية التي بدأت على أثر حرق شاب لنفسه بنهاية عام ٢٠١٠،بعد قيام الشرطة بحرق عربته التي هي مصدر رزقه الوحيد، وتحول الشاب محمد البوعزيزي الذي اشغل بجثمانه الثورات العربية رمزاً للتضحية .

هذه الظروف، والأسباب التي ذكرت أدت إلى إسقاط النظام في مصر بعد ثمانية عشر يوماً من انطلاق الحركة الاحتجاجية التي بدأت في ٢٥/كانون الثاني(يناير)/٢٠١١. هذا الانهيار السريع للنظام السياسي يدل على وجود ثورة شعبية لم يتوقعها احد، على المستوى الشعبي ، ودليلاً على الأزمة التي كان يعانيها هذا النظام . فالاحتجاجات التي بدأت في محافظات القاهرة ،والإسكندرية ،والسويس، وانتقلت إلى الإسماعيلية ،وأسوان ،وبورسعيد ، لتنتقل إلى أغلب مناطق مصر ؛أتسمت بغلبة الطابع الشعبي ،بمعنى أنها لم تكن بدفع من أحزاب المعارضة ،ولا بتشجيع من الحركات الإسلامية ،ونقصد هنا جماعة الإخوان المسلمين لكونها الأكثر فاعلية على الساحة المصرية ،بل هي ثورة شعبية وسلمية (٢٢) .

لم تعرف مصر منذ سنوات مظاهرات بهذا الحجم، ففي السنوات السابقة كان المشاركون يعدون بالمئات في معظم الأحيان، وبآلاف قليلة في بعضها . فلم تعرف مصر منذ انتفاضة ١٨و١٩كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، مظاهرات احتجاجية على سياسات داخلية إلا في(٢٥/كانون الثاني يناير/٢٠١١). وكان الاعتقاد السائد أن الإخوان المسلمين وحدهم يمكنهم القيام بهذا . غير أن ما حدث في(٢٥/ يناير) ثورة اجتذبت معظم شرائح المجتمع وفئاته ، لاسيما أبناء الطبقة الوسطى ؛وهذا ما يبرر شعارات الثورة التي بدأت (عيش ،حرية ،كرامة، إنسانية)، ثم شعار (يد واحدة)دور مهم منذ البداية في تحييد الخلافات

السياسية والفكرية . وظل الشعار التونسي الأصل (الشعب يريد إسقاط النظام ثانوياً) ، وانتقل فجر يوم ٢٦/يناير إلى شعارا أصبح رئيسياً في التعبير عن أهداف الجماهير ،ووضوح مطالبهم ،وهو شعار (ارحل) (٢٣). أدى الاتساع في حجم التظاهرات إلى تكليف الرئيس المصري نهاية شهر كانون الثاني اللواء (عمر سليمان) لشغل منصب نائب رئيس الجمهورية ،هذا المنصب الذي ظل شاغراً منذ تولي الرئيس (حسني مبارك) سدة الحكم ، كما كلف الفريق (احمد شفيق) رئاسة الحكومة .إلا أن تلك التعديلات لم تلقى القبول من قبل المحتجين ، الذين اتخذوا من ميدان التحرير وسط القاهرة مكاناً للمطالبة بعرض مطالبهم برحيل النظام*. وهو ما دفع الرئيس المصري بتقديم حزمة من التعديلات تمثلت بالإعلان عن القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠١١ في ٨/شباط/٢٠١١ ، يتضمن تشكيل لجنة مهمتها دراسة اقتراح تعديل بعض الإحكام الدستورية والتشريعية أطلق عليها (اللجنة الدستورية) ،وفي اليوم ذاته أعلن نائب الرئيس عن خارطة طريق لانتقال سلمي للسلطة في (١٤/تشرين الأول) القادم _ وهو موعد الانتخابات الرئاسية _ بإطار احترام الشرعية . وخلال ذلك أعلن الرئيس المصري عدم ترشحه هو ونجله لولاية جديدة في انتخابات الرئاسة المقرر لها في خريف عام ٢٠١١ (٢٤). لكن تلك التنازلات لم تلقى القبول من الجماهير ما اضطر الرئيس إلى الإعلان عن التنحي في (٢٠١١/٢/١١) ، في خطاب وصف به التاريخ المشرف لمصر، والمهام التي قام بها الرئيس في خدمة تراب مصر في ظل التحديات الإقليمية والدولية .

إذن ، نجحت الجماهير بتغيير النظام ،وقد اتسمت تلك الحركة الاحتجاجية التي بدأت في ٢٥/ يناير ،بأنها قامت على دعوة مجموعة من شباب الطبقة الوسطى

الجديدة من ذوي الرصيد العالي من رأس المال الثقافي ، اعتماداً على وسائل الاتصال الحديث ، والتشبيك الاجتماعي عبر شبكة الإنترنيت . وقد نجحت هذه الحركة في اختيار وتطوير قدراتها التنظيمية والحركية من خلال اشتراكها في العديد من الاحتجاجات السابقة .وقامت أيضا بتطوير وعيها السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية لمؤسسات التنشئة السياسية القائمة في المجتمع المصري . وأصروا على الإبداع في التخطيط للتظاهرات والاحتجاجات، وهو ما جسد ثورة سلمية ناعمة، تم التخطيط لبداياتها في العالم الافتراضي، ثم أخرجت إلى العالم الواقعي (٢٥).

لكن هذه الثورة لم تخرج إلى ارض الواقع بفضل التخطيط الناجح لهذا الشباب فحسب ؛ بل كان هنالك في الطرف الأخر من يحمل ميزان التغير في مصر ،إلا وهو الجيش المصري الذي لطالما ظل يمثل الرمز الذي يفتخر به المواطن المصري لبطولاته المشرفة داخل الأرض المصرية وخارجها . فلولا الجيش لما كتب لهذه الثورة النجاح فقوة التغير اعتمدت على متغيرين : **الأول** هم المتظاهرين ، **والثاني** هو الجيش .إذ كان دور الجيش حاسما في إسقاط نظام مبارك . فقد أعلن الجيش في بيان رقم ١ بتاريخ (٢٠١١/٢/١٠) تأييده التام للمطالب المشروعة لجماهير الشعب المصري وحمايته لمكتسباته . وهنا خرج الموقف من الحياد الايجابي إلى التأييد لمطالب الثورة المشروعة؛ ودلالة تخلي الجيش عن الرئيس الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ووقوفه إلى جانب الجماهير إعلانه في البيان رقم ٣ بتاريخ (٢٠١١/٢/١١) تقديم الشكر والتقدير للرئيس والتحية لشهداء الثورة ؛وهو أشارة إلى انتهاء العصر القديم وإيذانا باستقبال العصر الجديد،وكان تسليم الرئيس المصري إدارة شئون البلاد في

خطاب تنحيه اعترافاً باستقلالية دور المؤسسة العسكرية ،وإدراكه لانحياز الجيش إلى مطالب الشعب (٢٦). ولعل هذا ما يبرر انتصار الثورة في ثمانية عشر يوماً في دولة قوية كمصر .

سلم الرئيس المصري إدارة البلاد إلى القيادة العامة للقوات المسلحة في قرار تنحيه، وتم تعيين المشير محمد حسين طنطاوي من قبل الرئيس حسني مبارك كرئيس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية ، وبناءاً على هذا التكليف أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية (٢٧) :

- ❖ تعطيل العمل بالدستور .
- ❖ تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة أدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر وتنتهي بانتخابات مجلس الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية .
- ❖ تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيل مصر أمام كافة الجهات في الداخل والخارج .
- ❖ يتولى المجلس إصدار مراسيم بقوانين إثناء المدة الانتقالية .
- ❖ حل مجلسي الشورى والشعب .
- ❖ تشكيل لجنة تعديل الدستور وتحديد موعد الاستفتاء عليها من قبل الشعب .
- ❖ تكليف وزارة الدكتور (احمد شفيق) بالاستمرار بعملها لحين تشكيل حكومة جديدة .
- ❖ إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية .

❖ تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها .

أولى المهام التي قام بها المجلس العسكري تشكيل لجنة تعديل الدستور، وضمت ثمان مستشارين من كبار القضاة وأساتذة القانون الدستوري وقضاة في المحكمة الدستورية العليا ، وتم الاتفاق على تعديل بعض المواد الدستورية التي ارتبطت بالإحكام الدستورية التي تتوخى بناء مؤسسات سياسية للدولة بطريق ديمقراطي نزيه ،سواء في اختيار المجلسان النيابيان أو رئاسة الجمهورية ، وأن تنتخب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد ،تختار هي من المجلسين المنتخبين ولا تكون هذه الجمعية مشكلة بالتعيين من غير منتخبين . وتم الاستفتاء على التعديلات الدستورية بتاريخ (١٩/آذار/ مارس ٢٠١١) ، وصوت لصالح التعديلات ٧٧،٢ بالمائة من المصوتين ،وصوت ٢٢،٨ بالمائة ضد التعديلات(٢٨) . كما كلف المجلس العسكري للقوات المسلحة الدكتور عصام شريف بتشكيل حكومة جديدة في آذار/مارس ٢٠١١، بعد تقديم الفريق أحمد شفيق استقالته في الثالث من شهر آذار/مارس ٢٠١١؛على أثر تصاعد الضغوط من ساحة التحرير على إقالته لكونه من تركت النظام السابق وفاقد للشرعية (٢٩).

تركت عملية تغيير رئيس الحكومة أكثر من دلالة ، فهي لم تؤدي إلى تغيير أعلى مستوى في السلطة التنفيذية في مصر فحسب ،بل أدت إلى حدوث تصدعات عميقة في بنية الجهاز الحكومي بسبب استمرار انسحاب الشرطة من الشارع المصري في العديد من المناطق. فضلا عن قيام جهاز أمن الدولة على مدى ثلاثة أيام ٤-٦/آذار(مارس) /٢٠١١ بحرق ملفاته ووثائقه ، مما

يشير إلى عملية حل الجهاز بنفسه بعد أن أيقن القائمون عليه أن دورهم قد انتهى برحيل حكومة شفيق ، وتصفية التناقض القائم بين سلطة الشارع وهيكل الحكومة (٣٠). ومن ثم كان لابد أن يمارس هذا الجهاز دورا في زعزعة الاستقرار السياسي في مصر ،وبصورة غير مباشرة (وهذا ما سنوضحه لاحقا).

هذا الوضع ، ترافق معه ظروف داخلية صعبة وحرجة ،هددت في الكثير من الأحيان وحدة واستقرار مصر ،واضطر المجلس العسكري في بعض الأحيان إلى استخدام القوة ضد مطالب الشباب غير المنسجمة مع طبيعة المرحلة التي تمر بها مصر . ما دفع البعض من المتظاهرين إلى المطالبة إنهاء عمل المجلس العسكري ،لكن تلك المطالب لم تلقى صدى عند العقلاء من السياسيين الذين يدركون حجم المخاطر المحيطة بدولة بحجم ومكانة مصر العربية ، والإقليمية ، والدولية. فالمجلس العسكري أوكل إلية مهام إدارة البلاد في ظل ظروف غاية بالخطورة ، واستطاع المجلس التلاؤم والاستجابة لبعض مطالب النخبة السياسية التي كان من بينها تغيير حكومة الدكتور احمد شفيق ،والانفتاح على المعارضة ،والشروع بتسجيل الأحزاب التي كانت محظورة في السابق ، وعمل المجلس على التشاور بصورة دائمة مع النخب السياسية بشأن مستقبل مصر .كما إن حجم التحديات الداخلية لم تبعد قادة المجلس عن المخاطر الإقليمية المحيطة بها ،ولعل أبرزها قضية المياه إذ زار قادة المجلس العسكري دولتي السودان وجنوب السودان بعد الاستقلال في مسعى لبيان حسن النية ،واعتراف بالأمر الواقع ومحاولة إصلاح

الأخطاء التي ارتكبها النظام تجاه دول حوض النيل ؛ لما لهذه القضية من أهمية على الأمن القومي المصري .

إذن، كانت مصر منذ البداية أمام تحدي الانتقال إلى حالة الفوضى وعدم الاستقرار ،وهذا ما حذر منه وزير العدل (خلال المرحلة الانتقالية) المستشار محمد عبد العزيز ،الذي أكد الخشية من أن يكون مآل ثورة ٢٥/يناير هو الفوضى ،وانعدام الأمن ، وأزمة اقتصادية كبرى قد تدفع المواطنين إلى الندم على حدوث هذه الثورة ،إشارة إلى المظاهرات الفئوية المتتالية في العديد من مواقع العمل والإنتاج ؛ وهو ما يثير الشكوك في أنها غير تلقائية ، وأنها ترتبط بأصحاب المصالح المضادة (٣١)، وتدخل القوى الخارجية. لذا فإن استمرار المظاهرات وازديادها منذ أيلول /٢٠١١، كان جزء من مخطط بعض الإطراف الدافعة نحو الفوضى المضادة، ما دفع المجلس العسكري إلى تمديد العمل بقانون الطوارئ حتى منتصف عام ٢٠١٢ (٣٢) ،الأمر الذي اثأر مخاوف البعض من انحراف مسار التغير عن أهدافه . وفي خطوة استباقية تم الاتفاق بين المجلس العسكري وثلاثة عشر حزباً سياسياً على الخطوط العامة لسياسة العامة للدولة إثناء المرحلة الانتقالية ؛ لأجل تفادي الاحتقان الشعبي وتجنب مقاطعة الانتخابات التشريعية .

وكان جزء من المصاعب التي جابهت أدارة المجلس العسكري للقوات المسلحة أثناء المرحلة الانتقالية يعود إلى القوى المؤثرة فيها ، والبعض منها استمر تأثيره حتى بعد أجراء الانتخابات التشريعية ؛ وذلك لكون مصر تمر حاليا بمرحلة انتقالية ،وتتجاذب الصراع بين محاولة إرساء أركان نظام سياسي جديد وبين محاولة الإبقاء على هياكل النظام السابق ،ولكن بإطار

أخر. وأولى هذه القوى : هم شباب الثورة ،الذين أسهموا في تفجير حركة الاحتجاجات في مصر ، ويتكون من حركة ٦ أبريل ، وحركة كفاية ، وشباب الإخوان ومجموعات الفيس بوك . وتمتاز هذه القوى بعدم فهم طبيعة تلك المجموعات من خلال التصورات التقليدية للتنظيم ، ولكن عبر استخدام مفهوم الريزوم . ومن ابرز سمات الريزومات التنوع الشديد في الشكل وأسلوب الحركة ، ولعل هذا ما يفسر الاختلاف الهائل في الخلفية الفكرية والتنظيمية للمجموعات الشبابية . كما يتسم الريزومات بالقدرة الهائلة على التواصل من خلال الامتداد الشبكي ، بما لا يجعل للشكل الريزومى مركزا يمكن شل فاعليته أو كوادر يمكن استئصالها . وهو ما يبدو واضحا من خلال القدرة الهائلة على للمجموعات الشبابية على التنسيق والعمل الحركي المشترك . والقوة الثانية تتمثل بالقوات المسلحة فهي التي شكلت نظام الحكم الانتقالي ،والقوى الثالثة هي الحكومة القديمة ،وهي الأشد تأثرا بإحداث التغيير في مصر ، وتعد جزءا من نظام الحكم الانتقالي (٣٣). ألا أن تأثير تلك القوى سوف يتباين مع تشكيل مجلس الشعب المنتخب بعد تسليم أدارة البلاد من قبل المجلس العسكري للمجلس المنتخب من الشعب .

المطلب الثالث : تأثير تغيير النظام السياسى على الاستقرار السياسى

استطاع الجيش من الحفاظ على أركان الدولة المصرية واغلب مؤسساتها لحين تسليم السلطة إلى الحكومة المنتخبة بعد الانتخابات التشريعية (انتخابات مجلس الشعب) التي جرت في تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، وجرت الانتخابات وفقاً لنظام القوائم الحزبية بالنسبة إلى ثلثي مقاعد كلً من مجلسي الشعب والشورى ، وبالانتخاب الفردي بالنسبة

إلى الثلث الباقي وقد استطاع الإخوان المسلمين من التقدم في هذه الانتخابات بعد أن شكلوا جبهة مع عدد من الأحزاب الصغيرة ، وكان مجموع ما حصلوا عليه من مقاعد مجلس الشعب هو ٤٧ بالمائة ،وكان نسبة ما حصل عليه الإخوان ما نسبته ٤٠ بالمائة من مجموع المقاعد . وهنا بدأت مؤشرات مقياس حجم التأييد الشعبي للإخوان المسلمين بالارتفاع ،والتي ازدادت في الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو/٢٠١٢، فعلى الرغم من أن نتائج انتخابات الجولة الأولى لم تحسم النتيجة لعدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة ، وبما أن مرشح الإخوان المسلمين حصل على الأغلبية النسبية الأكثر ،لذا فإنه تنافس في جولة الإعادة مع المرشح المستقل* الفريق أحمد شفيق والتي حصل فيها الدكتور محمد مرسي(مرشح الجماعة) على الأغلبية المطلقة بما لا يجاوز ٥٢بالمائة من الأصوات (٣٤). وقبيل الانتخابات الرئاسية تم حل مجلس الشعب بحكم المحكمة الدستورية العليا في ١٤/يونيو /٢٠١٢ لبطلان قانون الانتخابات، على أن يتم إجراء الانتخابات البرلمانية بعد وضع دستور جديد (٣٥).

حل البرلمان الذي يهيمن عليه الإسلاميين ، أرسل إدراك إلى رئاسة الجمهورية أن الفوز بالسلطة لا يعني الهيمنة على مؤسسات النظام السياسي ؛ وذلك لان أمر السيطرة على جهاز أو أجهزة قديمة تتكون من تشكيلات متنوعة عسكرية وأمنية ومصالح وهيئات تتراوح في القدم والتخصص ، لن تكون من السهولة أن يتولى فرد الرئاسة فينصاع له الجميع وأن أظهروا الطواعية والانضباط ، لاسيما عندما يكون هذا الفرد من أو الإفراد من غير تشكيلاته الأساسية التي اعتادوا على التعامل معها(٣٦). وهو ما دفعهم إلى

إتباع عدد من الإجراءات بدأت بتحديد دور المؤسسة العسكرية بعد أحالة المشير طنطاوي إلى التقاعد ، ومحاولة تقليص دور القادة العسكريين الكبار. تلاه عملية إقصاء بعض رؤساء الصحف المحسوبين على النظام السابق ؛ في محاولة للحد من المكانة الإعلامية الموجه ضد الإسلاميين . لكن تلك الإجراءات استخدمت كمبرر من قبل المعارضة وقوى الثورة المضادة للتنكيل بالقيادة الجديدة وزج مؤيديها ضدهم ، وهو ما أوجد حالة من الاستقطاب الجماهيري بين الحكومة والمعارضة ، وأدت عملية الاستقطاب إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي. واحد القوى المهمة والدافعة نحو عدم الاستقرار السياسي في مصر يعود إلى قوى الثورة المضادة التي اتبعت إستراتيجية إثارة التناقضات ، وأول التناقضات يكمن في تحطيم شبكة التحالفات التي تؤلف القوى الثورية (وهو ما تم بالفعل) ، وذلك للبرهنة على أن النظام السابق – حتى وأن كان قد شابه استبداد أو فساد – فقد كان ضروريا لحماية البلاد من الفوضى . ويأتي هذا في محاولة التهيئة لإعادة إنتاج نمط الحكم السابق في قوالب جديدة ،من أجل استعادة النظام ، والقضاء على الفوضى. أما ثاني التناقضات التي تحاول قوى الثورة المضادة تفجيرها فهي العلاقة بين الطبقة الوسطى والطبقات المحرومة أو الصراع الطبقي الطاحن .فعلى الرغم من أن العناصر الشبابية المنظمة هي التي فجرت ثورة التغيير وجذبت حولها الجماهير ، ألا أن القوى الفاعلة في الحركات الاحتجاجية لازالت تنتمي لعناصر الطبقة الوسطى في معظمها، وهو ما سهل عملية الترويج للإشاعات المسيئة للمتظاهرين ،في ظل استمرار الحركات الاحتجاجية وقبول الطبقة الدنيا تحميل المتظاهرين مسئولية وقف عجلة

الإنتاج واضطراب الأمن، وبرز هذا الأمر مع شيوع ظواهر السلب والنهب ،واستخدام البلطجة لإشاعة الفوضى(٣٧). ولعل اللجوء إلى التناقض الثاني من قبل القوى المضادة كان سبباً في التفاف الطبقات الدنيا حول جماعة الإخوان المسلمين ، لاسيما مع استمرار الحركات الاحتجاجية حتى في ظل إجراء الانتخابات التشريعية ، والانتخابات الرئاسية ،وحتى بعد إجراء الاستفتاء على الدستور الذي لقي معارضة شديدة من قبل قوى المعارضة التي حشدت مناصريها ضد الاستفتاء على الدستور ، ألا أنها لم تنجح في ثني الحكومة عن إجراء الاستفتاء في (١٥ -٢٢/ ٢٠١٢/١٢)،والذي صوت لصالحه ما يقرب (٦٣%). لكن تصويت الأغلبية على قبول الاستفتاء لم يوفر الضمانة اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي بسبب إصرار قوى المعارضة على رفض الدستور ،بعد تشكيلهم جبهة أطلق عليها جبهة الإنقاذ في مسعى للضغط على حكومة ،وهذا يدخل في إطار الصراع على السلطة .

هذا بمجمله اثر على حركة الاقتصاد المصري ، وتأثر محدودي الدخل والطبقات الدنيا بشكل خاص من جراء استمرار تلك الحركات الاحتجاجية ، والذي جاء متزامن مع موقف القوى الإقليمية والدولية ،التي أطلق عليها البعض (قوى الإرباك)التي لم تكن راضية عن الثورات العربية ،وترى فيها خطرا على وجودها أو مصالحها عبر تفجير قضايا اقتصادية مع مصر، أو إرسال رسائل متناقضة بالدعم وعدم الدعم للاقتصاد المصري ،ومساندة الفاسدين من النظام السابق(٣٨). ومن ثم، فأن مصالح القوى الإقليمية والدولية ، جاءت – ربما باتفاق / أو بدون اتفاق – مع مصالح القوى المضادة ، لاسيما مع محاولة القوى المضادة إفقاد عملية التغيير السياسي

لمحتواها ، وتحويلها من حركة تغيير جذرية إلى حركة إصلاحية ، أو مطلبيه ، أو عملية تغيير جزئي . وهذا ما بدا واضحا في الصراع الدائر بين رئاسة الجمهورية(ممثلة بالتيار الإسلامي) والمعارضة (ممثلة بالتيار العلماني). كذلك محاولة تشتيت جهود القوى الثورية وتفجيرها داخليا ، من خلال أيجاد صراعات بينية ،واستغلال عدم خبرتها لتحقيق مصالح القوى المضادة (٣٩).

إلى جانب القوى المضادة ،هنالك حالة من الانقسام السياسي والاستقطاب الإيديولوجي بين التيارات السياسية القائمة - وهذا ما تم التنويه أليه في أعلاه – وهو التحدي الأخطر لكونه السبب الأهم لعدم الاستقرار السياسي في مصر ،ولو على المدى المنظور، فحالة عدم الثقة والشك بين التيارات السياسية المصرية يربك النظام السياسي المصري ويعيق تعزيز مكانة مصر الإقليمية التي تراجعت في السنوات الأخيرة (٤٠).

لذا فأن الخوف على التغيير السياسي لمصر، وعلى مستقبل المجتمع المصري له مبرراته ودواعيه المشروعة. فالخلاف حول مستقبل الدستور ، والانتخابات ، وشكل النظام السياسي ،وعلاقة الدين بالدولة ، قضايا لا يمكن الاستهانة بها فهي لا زالت تهدد باحتمال انحراف مسار الحركات الاحتجاجية عن مسارها الديمقراطي السلمي ومحاولة جرها إلى العنف(٤١). والقضية الأخطر في هذه المرحلة عملية الخلط بين النظام السياسي والدولة ، والذي يعيد إنتاج نفسه في الواقع المصري في ظل التغييرات الجارية، فبعد نجاح الحركات الاحتجاجية بإسقاط النظام ،ترجم الخلط بين الدولة والنظام السياسي من خلال موقف قوى التغيير من الدستور، فالوعي الخاطئ بالفارق بين

الدولة والنظام السياسي في البلدان التي شهدت التغيير ليست على موعد مع بناء نظام سياسي جديد داخل نطاق استمرارية الدولة والكيان السياسي ، فالدولة لها تأريخ وتراكم سياسي ودستوري ، وهي لا تبدأ من الصفر ، ألا في ظل وعي عدمي غير تراكمي وغير تأريخي. فكان المفترض على السلطة السياسية الجديدة في مصر الاكتفاء بتعديلات جوهرية في الدستور تتعلق بزيادة الحريات والحقوق ، وتكرس الفصل والتوازن بين السلطات ، واستقلالية القضاء ، وضمان التداول السلمي للسلطة ؛ وذلك لإنتاج دستور حديث يؤسس لنظام سياسي عصري وشرعي ، وهذا أثبتته ردود الفعل إزاء إعلان نتائج التصويت على الدستور الجديد في نهاية العام ٢٠١٢ (٤٢). ولعل هذا ما يبرر حالة من الإرباك والخشية من النظام الجديد القادم ، لاسيما إذا ما التقت تلك المخاوف مع المطامع في السلطة ، ومن ثم فأن استمرار النزاع على السلطة وطبيعة الأزمة القائمة بين الحكومة والمعارضة إذا ما استمرت ربما تهدد بانتشار ظاهرة عم الاستقرار السياسي، التي لم تعاني منها مصر في تاريخها العاصر

الخاتمـــــــة :

يحذو بنا البحث في موضوع الاستقرار السياسي في مصر بعد إسقاط نظام مبارك إلى وضع معقد ومتداخل بين تعقيدات الوضع الداخلي ، وتعقيدات الوضع الإقليمي وتدخلات القوى الخارجية الغير مباشرة في الشأن المصري. فالحركة الاحتجاجية التي انطلقت في ٢٥/ يناير الحركات الاحتجاجية في مصر لتنتقل من محافظة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخر، استطاعت تحقيق مطالبها بإسقاط النظام على اثر إعلان الرئيس المصري قرار تنحيه في

(٢٠١١/٢/١١) تحت اثر ضغط المتظاهرين وانحياز القوات المسلحة إلى الإرادة الجماهيرية ، وسلم إدارة البلاد إلى المشير محمد حسين طنطاوي كرئيس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية. وبناءاً على هذا التكليف انتقلت مصر إلى مرحلة أخرى من مراحل تأريخها السياسي ،وأدت إلى انتقال البلاد إلى مرحلة انتقالية لحين تسليم البلاد إلى مجلس الشعب المنتخب بصورة قانونية ، وما تلاها من انتخاب رئيس الجمهورية والاستفتاء على الدستور الجديد . والتي شهدت تغيير في طبيعة السلطة السياسية ،والنهج الإيديولوجي على اثر وصول الإسلاميين إلى الحكم ، ممثلين بجماعة الإخوان المسلمين . وعند هذه النقطة بدأت مظاهر عدم الاستقرار السياسي في مصر، الذي يحمل في ثناياه صراع إيديولوجي بين التيار الإسلامي والتيار العلماني.

أذن، تواجه الحكومة المصرية الحالية عدد من التحديات تهدد استقرارها السياسي ، أولها التيار العلماني الرافض لأي شكل من أشكال الحكم الإسلامي في مصر،ويقف من ورائه القيادات العليا في الحزب الحاكم الذين لازالوا يشغلون مناصب قيادية عليا في مصر. والتحدي الثاني هم شباب الثورة المدفوعين من جهات مختلفة لديهم أجندة معينة يريدون تمريرها عبر هذه الفئة . والتحدي الثالث هم المهمشون من الفقراء، والبدو، والخريجين العاطلين عن العمل،فهؤلاء متعجلين في التغير وناقمين على النظام السابق ويريدون التغيير دون أدراك صعوبة إجراء التغير سريعا .وهذا بمجمله يشكل تحدياً إمام صانع القرار المصري لكونه يشكل تهديداً للاستقرار السياسي فيها.

افرز هذا الوضع ،وما رافقه من نزاعات وصراعات، استمرار الحركات الاحتجاجية التي أثرت بشكل مباشر على الحياة العامة وتعطيل حركة الاقتصاد

، والإضرار بالأمن العام وتهديد البلاد بالفوضى ،والذي يؤدي بمجمله لتأثير على الاستقرار السياسي في مصر. لذا فان مصر أمام تحدي كبير يكمن في كيفية الحفاظ على وحدتها واستقرارها السياسي في ظل استمرار تلك الحركات المدفوعة بدواعي مصلحية ، يخفي من ورائه صراعاً على السلطة ، والمؤشرات تشير إلى استمرار الحركات الاحتجاجية في مصر على المدى المنظور والتي ستترك أثارها الواضحة على الاستقرار السياسي . والتحدي الأكبر يكمن في مدى قدرة النظام السياسي الحالي على إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية والوصول إليها إلى بر الأمان ،وهذا يتطلب تحقيق نوع من التوافق السياسي ، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية بالشكل الذي يضم الإطراف السياسية الفاعلة وبما يضمن الحد المعقول من المطالب .

المصادر والهوامش :

(*) هناك نوع من الغموض يحيط قضية تغير نظام مبارك فلا يمكن إرجاعها فقط إلى حركة الاحتجاجات الشعبية ، نعم هنالك دور لهذه الحركات ، إن هنالك تدخل دولي وأمريكي بشكل أكثر دقة بقضية التغير ،هذا ما سنحاول بيانه في ثنايا البحث .

١) امحمد مالكي ، وآخرون ،الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي ، تحرير:علي خليفة الكواري ، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ١٠٧.

٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٨ – ١٠٩.

٣) ربيع وهبة ، وآخرون ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب - لبنان – البحرين)، تحرير: عمرو الشوبكي ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١، ص ١٩٣ - ١٩٦ .

٤) المصدر نفسه ، ص ١٩٩.

٥) امحمد مالكي ، وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩.

٦) ثناء فؤاد عبد الله ، الإصلاح السياسي ... خبرات عربية (مصر: دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد(١٢)، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٣٣ -٣٤ .

٧) د.فوزي احمد تيم ،د.عطا محمد صالح ،النظم السياسية العربية المعاصرة ،ج١،منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ،١٩٨٨،ص ٨٨ .

٨) ثناء فؤاد عبد الله ،مستقبل الديمقراطية في مصر، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ٢٠٠٥، ص١١١.

٩) د. مايسة الجمل ،النخبة السياسية في مصر دراسة حالة للنخبة الوزارية ،ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ١٩٩٨، ص ص ١٣٠،١٣١.

١٠) عبد الإله بلقزيز (تحرير)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي(أزمة المعارضة السياسية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ٢٠٠١، ص،ص١٩،٢٥.

١١) ثناء فؤاد عبد الله ، الحياة الحزبية في مصر ،مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٧٤)، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠١١، ص ٦٣.

١٢) المصدر نفسه ، ص ٦٣- ٦٤ .

١٣) خالد كاظم أبو دوح ، ثورة ٢٥ يناير في بر مصر ... محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٣٨٧)، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ٢٠١١، ص ١١٧.

١٤) المصدر نفسه ،ص ١١٩- ١٢٠.

١٥) زياد حافظ ، ثورة يناير في مصر:تساؤلات الحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي ،العدد (٣٨٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٦٩.

١٦) المصدر نفسه ، ص٧٠.

١٧) خالد كاظم أبو دوح ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٤- ١١٥.

١٨) زياد حافظ ، مصدر سبق ذكره ،ص ٧٠.

١٩) المصدر نفسه ، ص٧٠.

٢٠) سداد مولود سبع، علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي : التأثير والتأثر – دراسة حالة مصر والأردن، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨، ص ٩٢-٩٣ .

٢١) احمد إبراهيم محمود، وآخرون ، حال الأمة العربية ٢٠١٠-٢٠١١: رياح التغيير ،ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١، ص ١٣٦.

٢٢) د.سداد مولود ،حركة ٢٥يناير الاحتجاجية والتغيير في مصر ، نشرة أوراق دولية ، العدد(١٩٨)، مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ، شباط/ ٢٠١١ ، ص٢٧.

٢٣) د.وحيد عبد المجيد ، "نهاية الإهانة" :ثورة ٢٥يناير ضد "النظام الهش" في مصر، مجلة السياسية الدولية ، العدد(١٨٤)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل /٢٠١١ ،ص ٦٥.

(*) الأمر الذي شجع المصريين على البقاء والإصرار على رحيل النظام، هو رحيل الرئيس التونسي بعد استمرار حركة الاحتجاجات المطالبة برحيله ،كذلك الوقفة المتميزة للجيش التونسي والمصري إزاء مطالب جماهير شعوبها . تلك الوقفة التي لم نجدها في حالات مشابهة في دول عربية أخرى . وإن كان يقف المتغير الخارجي كعنصر خفي ودافع نحو تغير الأنظمة العربية ، وهذا ما تناقلته بعض الصحف الأمريكية التي تحدثت عن رياح تغيير قادمة في الأنظمة العربية قبيل حدوث أول حالة تغير لنظام سياسي عربي .

٢٤) د.سداد مولود سبع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨

٢٥)خالد كاظم أبو دوح ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩.

٢٦) د. محمد الصفار ،إدارة مرحلة ما بعد الثورة .. حالة مصر، مجلة السياسية الدولية ، العدد(١٨٤)،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل /٢٠١١ ،ص ٢٤.

٢٧) د.سداد مولود سبع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ – ٢٩ .

٢٨) طارق البشري ، علاقة الدين بالدولة : حالة مصر بعد الثورة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٤٠٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠١٣ ، ص ٩١.

٢٩) د. محمد الصفار ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٤.

٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

٣١) صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (١١٨٠٨) ،٢٨/ ٢٠١١/٣.

٣٢) لمزيد من التفاصيل انظر : صحيفة الشرق الأوسط ، العدد(١١٩٧٧) ، ٢٠١١/٩/١٣.

٣٣) لمزيد من التفاصيل ، ينظر في هذا : د. محمد الصفار ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٣- ٢٤.

٣٤) طارق البشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١- ٩٢.

*) يمكن الإشارة إلى حقيقة مهمة وهي أن ترشيح الفريق أحمد شفيق كمرشح مستقل يخفي من خلفه الدعم والتأييد الذي حظي به هذا المرشح من النظام السابق ، فمؤسسة الحكم في مصر لا يمكن لها أن تتخلى بسهولة عن السلطة وكان ترشيح أحمد شفيق جزء من هذا الإستراتيجية ، فضلا عن إعمال الشغب التي تتعرض لها مصر من الداخل يشار في

العديد منها إلى أعضاء سابقين في الحكومة ورجال المال النافذين والمرتبطين بعلاقات متينة مع نظام مبارك .

٣٥) هانى نسيرة ، تركيا أم إيران ؟ "النماذج المتوقعة" للحكم الإسلامي في مصر وتونس ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٨٩)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يوليو /٢٠١٢ ، ص ص ٦٢ ، ٦٥.

٣٦) طارق البشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢.

٣٧) د. محمد الصفار ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٥.

٣٨) د. نصر محمد عارف ، النفق الانتقالي : المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٨٨)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل /٢٠١٢ ، ص ٥٥.

٣٩) المصدر نفسه ، ص ٥٤.

٤٠) ينظر في تفاصيل هذا الموضوع : د.عبد الفتاح ماضى ، الاضطراب السياسي : سوء إدارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٨٨)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل /٢٠١٢ ، ص ٥٩- ٦٠.

٤١) عبد الإله بلقزيز ، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل ، تقديم : محمد الحبيب طالب ، منتدى المعارف ، بيروت ، ٢٠١٢، ص ٢٥٩- ٢٦٠ .

٤٢) المصدر نفسه ، ص ٣١١- ٣١٢.